مركز الإتحاد
للدراسات و التطوير

ملف معلومات

قيادة الجبهة الداخلية

"بيكود هعورف"

2025-5-17

قيادة الجبهة الداخلية

"بيكود هعورف"

تُعد قيادة الجبهة الداخلية، واحدة من التجارب التنظيمية في مجال الدفاع المدني والعسكري المتكامل في الكيان المؤقت. وقد ظهرت كردّ مباشر على تهديدات جديدة طالت الجبهة "المدنية" داخل الكيان، ما دفع جيش الاحتلال لتشكيل هيكل متماسك لحماية مستوطنيه والمنشآت الحيوية في أوقات الحرب والطوارئ. وتُعد هذه الجبهة جزءًا لا يتجزأ من الردع العسكري الإسرائيلي، كما أن صمودها يُساهم في دعم معنويات الجبهة العسكرية، ويمنح صناع القرار السياسي مساحة أوسع للمناورة دون ضغط داخلي كبير.

وفي هذه الورقة، عرض لأبرز العناوين المتعلقة بالجبهة الداخلية في الكيان المؤقت:

1- النشأة والتأسيس
2- نطاق العمل
3- الدور والمهام الأساسية
4- الهيكلية
5- خطط العمل والاستعداد للطوارئ
6- علاقتها بالجيش
7- التدريب والمناورات التي تستهدف تأهيل السكان
8- أمثلة حول فشل قيادة الجبهة الداخلية في الحروب

1- النشأة والتأسيس

تعود بدايات مفهوم "الدفاع المدني" في الكيان المؤقت إلى العام 1948، عقب تعرّض مدينة تل أبيب لقصف جوي من قبل القوات المصرية، حيث تم تأسيس "الهيئة العامة للدفاع المدني" (הג"א) بهدف تنظيم حماية المستوطنين. وشملت مهام هذه الهيئة إنشاء الملاجئ، تدريب المتطوعين، وتقديم الإرشادات العامة في حالات الطوارئ. وقد أُنيطت مسؤولية التعامل مع الشأن المدني في أوقات الحرب بهذه الهيئة، إلا أن فعاليتها لم تُختبر عمليًا على نطاق واسع حتى اندلاع حرب الخليج الثانية عام 1991. ففي تلك الحرب، استهدفت المدن المحتلة، لا سيما تل أبيب وحيفا، بأكثر من 39 صاروخًا من نوع سكود أُطلقت من العراق. وقد كشفت هذه الهجمات عن ثغرات كبيرة في منظومة الدفاع المدني، خاصة ما يتعلق بإنذار السكان، إذ كانت الأنظمة المتوفرة حينها تعتمد على تكنولوجيا بدائية تعود إلى حقبة الحرب العالمية الثانية، ما أثبت عدم نجاعتها في مواجهة التهديدات الحديثة، وشكّل ذلك نقطة تحول في مقاربة الكيان لموضوع الجبهة الداخلية، حيث تقرر في شباط 1992 إنشاء قيادة خاصة بهذه الجبهة (פיקוד העורף)، كقيادة عسكرية متخصصة تابعة لجيش الاحتلال، تتولّى مسؤولية الدفاع المدني والتنسيق بين المؤسسة العسكرية والجهات المدنية ذات الصلة. وقد تم الاعتراف بها كجبهة عملياتية بحد ذاتها، تشكل جزءًا لا يتجزأ من منظومة القتال الشاملة. وتتمثل المهام الأساسية لقيادة الجبهة الداخلية في إعداد الحيّز المدني لمواجهة حالات النزاع، وتنفيذ عمليات الإنقاذ والإغاثة خلال الهجمات، والمساهمة في إعادة تأهيل البنية التحتية المدنية بعد انتهاء المواجهات. كما تهدف إلى إنقاذ الأرواح وتعزيز صمود السكان في أوقات الحرب والطوارئ، في حين تتركز مهام فروع الجيش الأخرى على العمليات العسكرية المباشرة. وقد خُصّص لهذه القيادة مقر رئيسي في مدينة الرملة، إلى جانب ستة مقار فرعية، وكلية عسكرية للتدريب، ويبلغ عدد أفرادها نحو 65 ألف عنصر، يشكل جنود الاحتياط الغالبية العظمى منهم[1].

2- نطاق العمل

عند تأسيسها، اقتصر نطاق عمل قيادة الجبهة الداخلية على المناطق الممتدة من مدينة عكا شمالًا وحتى حدود قطاع غزة جنوبًا، في حين استُثني كل من الجليل الأعلى المحاذي للحدود اللبنانية، ومنطقة الجنوب التي تشمل قطاع غزة، من صلاحيات هذه القيادة[2]. ويُعزى هذا الاستثناء إلى الطبيعة الأمنية الحساسة لهاتين المنطقتين، حيث كان أي تدخل من قبل قيادة الجبهة الداخلية قد يؤثر على نشر وتموضع الوحدات القتالية التابعة للجيش النظامي في تلك المناطق. ونتيجة لذلك، لم تكن القيادة، حتى عام 1999، مؤهلة للتعامل مع هذا النوع من التداخل العملياتي. غير أن هذا الوضع تغيّر ابتداءً من عام 1999، حين أصبحت قيادة الجبهة الداخلية مسؤولة عن كامل أراضي فلسطين المحتلة "كامل أراضي إسرائيل"، ما وسّع صلاحياتها التشغيلية لتشمل جميع المناطق الجغرافية، بما فيها تلك التي تُصنّف ذات حساسية أمنية عالية. ومنذ ذلك الحين، باتت هذه القيادة تضطلع بدور محوري واستراتيجي، لا سيّما أن صلاحياتها تتقاطع مع مختلف مؤسسات الدولة، بما يشمل الوزارات الحكومية، هيئات الإنقاذ، السلطات المحلية، السكان، والجيش، فضلًا عن البنية التحتية الحيوية، خاصة في حالات الطوارئ أو أثناء الهجمات.

[1] الجبهة الداخلية إدارة طوارئ في إسرائيل تُعنى بحماية المدنيين، الجزيرة، 2024/10/5.

[2] وليد حباس، عن قيادة الجبهة الداخلية ("بيكود هعورف") في إسرائيل.. الوقائع والأهداف، مركز مدار، 2022/4/4.

تنقسم قيادة الجبهة الداخلية إلى خمس مناطق تشغيلية رئيسية، وهي على النحو التالي:

المنطقة الشمالية	منطقة دان (تشمل تل أبيب وضواحيها)	المنطقة الوسطى (تشمل المدن المحيطة بالقدس)	منطقة القدس	المنطقة الجنوبية

وقد تم تصميم هذا التقسيم الجغرافي بهدف تسهيل التواصل المباشر والدائم مع السلطات المحلية، وتعزيز التنسيق الفوري في حالات الطوارئ. وتتفرع كل منطقة من هذه المناطق إلى عدد من المناطق الفرعية، بما يسمح بإدارة مرنة وفعّالة على المستوى المحلي. علاوة على ذلك، تمتلك كل منطقة وحدات احتياطية متخصصة في تنفيذ عمليات الإنقاذ، تكون على استعداد دائم للتدخل عند الحاجة. ويُعدّ التعاون المستمر بين قيادة الجبهة الداخلية والسلطات المحلية ومنظمات الطوارئ والوزارات المختلفة عنصرًا أساسيًا في بنية هذه القيادة، حيث تُعطى الأولوية لتأهيل السكان من خلال تدريبات دورية وإرشادات تُعزز من جاهزيتهم للبقاء في حالات الطوارئ والتهديدات الأمنية.

3- الدور والمهام الأساسية:

تُعد الجبهة الداخلية في الكيان عنصرًا محوريًا لا غنى عنه في منظومة "الأمن الوطني"، حيث تمزج بين الاستعداد الوقائي والتعامل الفوري مع الأزمات، مما يضمن حماية المستوطنين واستقرار الكيان في كافة الظروف. حيث تلعب دورًا حيويًا واستراتيجيًا، يشمل مجموعة واسعة من المهام التي تهدف إلى الحفاظ على استقرار "المجتمع" وضمان استمرارية الحياة اليومية، سواء في أوقات السلم أو خلال فترات الحرب والطوارئ. في البداية، ارتكز دور الجبهة الداخلية على إعداد السكان والبيئة الحضرية لمواجهة هذه الهجمات الصاروخية عبر تقليل الإصابات، تطوير آليات إنذار متقدمة، وتجهيز بنية تحتية متكاملة تشمل الملاجئ وطرق الإمداد اللوجستي للإنقاذ. ومع مرور الوقت، توسع دور القيادة ليشمل التعامل مع الكوارث الطبيعية كالزلازل والحرائق الكبرى، إضافة إلى تهديدات الأسلحة الكيميائية والبيولوجية.

وقد ركزت القيادة بشكل خاص على تحسين نظام الإنذار والتنبيه، حيث تم تقسيم الكيان عام 1997 إلى 10 مناطق كبرى لتفعيل صفارات الإنذار، رغم محدودية الدقة التي كانت تسبب تنبيهات غير ضرورية لسكان مناطق واسعة. تطورت منظومة الإنذار بشكل كبير، مستفيدة من دروس حرب غزة 2014، حيث قُسّم الكيان عام 2017 إلى 255 منطقة إنذار، ثم إلى حوالي 1700 منطقة في العام 2022، ما سمح بتفعيل صفارات الإنذار بشكل دقيق يطال مناطق محددة فقط دون إثارة الذعر في المناطق المجاورة، اعتمادًا على خوارزميات متقدمة للرصد والتنبؤ. ويرتكز هذا التطور على مركز إدارة الأحوال البالستية، الذي انتقلت إليه غرفة عمليات قيادة الجبهة الداخلية عام 2012، ويتبع لسلاح الجو الإسرائيلي، حيث تتوفر أحدث تقنيات الرصد والرادارات القادرة على كشف التهديدات الجوية بكافة أنواعها.

وعلى الرغم من نشأة القيادة كاستجابة لتهديدات أمنية تقليدية، إلا أن الكيان وظّفها في سياقات دولية، من خلال التعاون مع أجهزة إنقاذ أجنبية، ما ساهم في تطوير خبراته وتعزيز صورته على المستوى العالمي. وتبدو قيادة الجبهة الداخلية، التي تركز على مهام الإنقاذ والإنذار وحماية المدنيين، أداة فعالة لتسويق الكيان كـ"دولة إنسانية" متقدمة

في المجال الأمني والتقني، وقد شاركن في عدد كبير من المهمات الدولية، من أبرزها: عمليات إنقاذ في أعقاب تفجير مبنى مؤسسات يهودية في الأرجنتين (1994)، تفجير قرب السفارة الأميركية في كينيا (1998)، زلزال تركيا (1999)، تفجير في فندق بطابا (2004)، كوارث طبيعية في سريلانكا (2004)، هاييتي (2010)، اليابان (2011)، نيبال (2015)، المكسيك (2017)، وانهيارات في البرازيل (2019) والولايات المتحدة (2021).

تتوزّع المهام الموكلة إلى قيادة الجبهة الداخلية على محاور متعددة تشمل الاستعداد للطوارئ، الاستجابة الفورية للكوارث، إعادة التأهيل بعد الأزمات، والتنسيق مع المؤسسات المدنية. ويمكن تلخيص أبرز هذه المهام على النحو التالي:

الاستعداد للطوارئ	الاستجابة أثناء الكوارث	التأهيل ما بعد الكارثة	التنسيق مع السلطات المحلية	التوعية والإرشاد
إعداد خطط الطوارئ الوطنية.	إصدار إنذارات فورية (صفارات الإنذار، التنبيهات عبر التطبيقات).	تقييم الأضرار وإعادة التأهيل السريع للمناطق المتضررة.	تدريب السلطات المحلية على إدارة الأزمات.	حملات توعية للمواطنين.
تدريب قوات الإنقاذ والمتطوعين.	تقديم المساعدة المباشرة للمواطنين في المناطق المتضررة.	تقديم الدعم النفسي والاجتماعي.	دعم البلديات في تجهيز البنى التحتية الوقائية.	توفير إرشادات مكتوبة ومرئية بلغات متعددة.
إجراء تدريبات دورية على مستوى المدن والمؤسسات.	إدارة مراكز الإخلاء والملاجئ.			

4- الهيكلية

تقع قيادة الجبهة الداخلية تحت سلطة جيش الاحتلال وقيادة هيئة الأركان، لكنها تعد قيادة غير قتالية تركز على حماية المستوطنين والبنى التحتية. من الناحية التنظيمية، تتكون القيادة من لواء الإنقاذ والتوجيه الذي يتمركز عادة في مناطق قريبة من الضفة الغربية أو داخلها. يضم هذا اللواء أربع كتائب إنقاذية رئيسية: كتيبة شاحر التي تأسست عام 2008 وشاركت في الحرب على غزة 2014 بمهام كشف الأنفاق وإخلاء الجرحى، وكتيبة كيتم التي تأسست عام 2009، بالإضافة إلى كتيبتي تبور ورام اللتين أُنشئتا عام 2012 وتعملان في الضفة الغربية وتشتركان في عمليات إنقاذ دولية. تتوزع قيادة الجبهة الداخلية كذلك إلى خمس مديريات جغرافية تشمل الشمال، حيفا، تل أبيب، القدس، والجنوب، وتنقسم كل مديرية إلى حوالي 20 ناحية فرعية تتوافق بشكل تقريبي مع نطاق عمل الشرطة المحلية، مما يعزز التنسيق بين الأجهزة المدنية والعسكرية. وتضم النواحي الفرعية 26 وحدة عسكرية

تعمل بالتنسيق مع المستشفيات لضمان التنسيق بين الجيش والقطاع الصحي المدني. بالإضافة إلى الكتائب الإنقاذية، تتضمن القيادة ثماني كتائب مشاة خفيفة وست وحدات لوجستية مكانية.

وبالتالي، تشمل الجبهة الداخلية وحدات وألوية متخصصة في:

- **البحث والإنقاذ**.
- **التكنولوجيا والابتكار**: تعتمد الجبهة الداخلية على أحدث التقنيات منها أنظمة الإنذار المبكر وتطبيقات الهواتف الذكية، لتنبيه المدنيين على التهديدات المحتملة وتزويدهم بالمعلومات في الوقت المناسب.
- **الوحدات اللوجستية**: توفر الدعم والإمدادات الضرورية أثناء الأزمات.

الوحدة	المهام
كتيبة الإنقاذ والنجدة	البحث تحت الأنقاض، الإنقاذ في مناطق القصف، مساعدة الجرحى
الوحدة الخاصة للإنقاذ الدولي	عمليات إنقاذ في الخارج (زلازل، كوارث طبيعية)
وحدة الحماية من المواد الخطرة	التعامل مع الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، التطهير والتحقيق
وحدة الدفاع المدني	حماية المدنيين، تأمين الملاجئ، نقل الجرحى، الاستجابة الفورية للكوارث
وحدات التوجيه المدني	توعية السكان، تدريبهم على إجراءات الطوارئ، توزيع الأقنعة الواقية
وحدة الارتباط مع السلطات المحلية	التنسيق مع البلديات والمجالس، تنفيذ خطط الطوارئ محليًا
وحدة الدعم النفسي	تقديم الإسعاف النفسي الأولي بعد الكوارث، مساعدة الناجين وأسر الضحايا
وحدة تفير (احتياط الطوارئ)	الدعم اللوجستي، حراسة منشآت مدنية، تنظيم توزيع المساعدات، إدارة مراكز الإيواء
مراكز التحكم والسيطرة الإقليمية	قيادة الجبهة الداخلية على المستوى الجغرافي

وتعمل الجبهة الداخلية بالتنسيق مع:

السلطات المحلية	مؤسسات حيوية (كهرباء، مياه، اتصالات)	الشرطة الإسرائيلية	خدمات الإطفاء والإسعاف (نجمة داوود)	وزارة الأمن، الصحة، الداخلية والتعليم

5- خطط العمل والاستعداد للطوارئ

أ- إعداد السيناريوهات: تُعدّ القيادة خططًا مبنية على سيناريوهات متعددة تشمل: قصف صاروخي واسع النطاق/ هجمات بأسلحة كيميائية أو بيولوجية/ زلازل وانهيارات أرضية/ انقطاع الكهرباء أو الماء على نطاق وطني.

ب- التجهيزات والبنية التحتية

- **الملاجئ الخاصة والعامة:** يُلزم الكيان ببناء ملاجئ خاصة ضمن المباني السكنية، إضافة إلى ملاجئ عامة مجهّزة لاستيعاب المستوطنين في حالات الطوارئ.
- **أقنعة واقية:** يتم توزيعها على المستوطنين وفقًا لتقدير الحاجة.
- **منظومة "مكو" ם "(מרכז קישור ומידע):**

1- **توفّر معلومات محدثة للسكان** في الوقت الحقيقي أثناء الطوارئ (مثل تعليمات الدخول إلى الملاجئ، نوع التهديد، المناطق المتأثرة).
2- **تربط بين قيادة الجبهة الداخلية والجمهور العام**، من خلال قنوات متعددة (الرسائل النصية، المواقع الرسمية، التطبيقات، مركز اتصال).
3- **تقدّم توجيهات فورية** للسلطات المحلية والبلديات، بما يشمل توزيع الموارد أو تنفيذ الإخلاء.

6- ارتباطها بالجيش

ثمة ثلاث "قيادات مناطقية" في جيش الاحتلال وهي: قيادة الشمال، قيادة الوسط (المسؤولة أيضًا عن الضفة الغربية)، وقيادة الجنوب (المسؤولة أيضًا عن قطاع غزة). والقيادة المناطقية تكون مسؤولة عن منطقة جغرافية محددة، وتشكل مرجعية عسكرية عليا لكل القوات العسكرية العاملة داخل هذه المنطقة الجغرافية (مشاة، مدرعات، سلاح الهندسة، الجو وغيرها). في العام 1992، تمت إضافة قيادة جديدة غير قتالية، باسم قيادة "الجبهة الداخلية" لتكون مسؤولة عن حماية المدنيين والبنى التحتية في جميع أنحاء الكيان، بالإضافة إلى دورها في تجهيز الحيز المكاني (كل الكيان) وسكان هذا الحيز قبل الهجوم، ودعم هذا الحيز في أوقات المواجهة وفي أثناء القيام بعمليات الإنقاذ، ثم المساعدة في إعادة تأهيل الحيز المدني بشكل سريع بعد المواجهة. ويقود الجبهة الداخلية ضابط برتبة عقيد، يكون عضوًا في هيئة الأركان العامة، ويتولى الإشراف على عمليات تدريب وتشغيل وحدة الإنقاذ المحلية التابعة لقوات جيش الاحتلال، التي تتألف من جنود احتياط. وتكون الجبهة الداخلية في حالة تأهب دائم على مدار الساعة طوال أيام السنة، وتُستدعى في حالات الطوارئ لمهام الإنقاذ العاجلة في الكيان وخارجه.

تُصنّف قيادة الجبهة الداخلية على أنها جزء لا يتجزأ من القوة البرية في جيش الاحتلال، وتشارك بانتظام في التدريبات العسكرية العامة. وبالتالي، تُعدّ الجبهة الداخلية:

1- جزء رسمي من جيش الاحتلال.
2- تمتلك وحدات قتالية إنقاذية مدربة عسكريًا.
3- تُستخدم أحيانًا في مهام خارجية.

7- التدريب والمناورات

تُشرف قيادة الجبهة الداخلية في الكيان على برنامج تدريبي شامل ومتكامل يهدف إلى رفع جاهزية الجيش والمؤسسات المدنية والسكان لمواجهة مختلف حالات الطوارئ، سواء الناجمة عن الحروب، أو الكوارث الطبيعية، أو الحوادث الصناعية، أو الهجمات غير التقليدية. يقوم هذا البرنامج على عدة مستويات من التدريب تشمل الجنود، وحدات الإنقاذ، المستوطنين، والمؤسسات الحيوية، ويتم تنفيذه بصورة دورية وفق خطط زمنية ومنهجيات عملية.

- على المستوى العسكري، يخضع الجنود في وحدات الجبهة الداخلية لتدريب ثلاثي المراحل، يبدأ بالتدريب العسكري الأساسي الذي يُنمّي اللياقة والانضباط والقدرة على التحرك في بيئات معقدة وخطرة. ثم ينتقل الجنود إلى تدريب تخصصي وفقًا لطبيعة مهامهم، مثل الإنقاذ من تحت الأنقاض، التعامل مع المواد الخطرة (النووية، الكيميائية، البيولوجية)، أو تقديم الدعم اللوجستي في مناطق منكوبة. بعد ذلك، يتم تنفيذ تدريبات متقدمة تحاكي سيناريوهات معقدة على أرض الواقع، مثل الزلازل أو الهجمات الصاروخية أو تسرب مواد سامة في منشآت صناعية.
- إلى جانب التدريب العسكري، تولي القيادة أهمية كبيرة لتأهيل المستوطنين، حيث تُنفذ حملات توعية داخل المدارس والمؤسسات العامة، وورش تدريب ميدانية في الأحياء، لتعليمهم كيفية الاستجابة السريعة للإنذارات، استخدام الأقنعة الواقية، الدخول الآمن إلى الملاجئ، وتقديم الإسعافات الأولية الأساسية. يُراعى في هذه التدريبات احتياجات الفئات الخاصة مثل كبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة، ويتم تصميم نماذج إخلاء مناسبة لهم. كما تنظم الجبهة تدريبات ميدانية تشاركية يُطلب خلالها من السكان تنفيذ تعليمات الطوارئ كما لو أن الحدث حقيقي، ويُتابع أداءهم من قبل ضباط مختصين لتقييمه وتحسينه.
- أما المؤسسات العامة والبلديات، فتُدرّبها الجبهة الداخلية على تشغيل غرف السيطرة المحلية، إدارة مراكز الإيواء، وتنظيم توزيع المساعدات في حالات الطوارئ. وتشمل التدريبات كذلك المستشفيات والكوادر الطبية التي تتعلم كيفية التعامل مع إصابات جماعية أو حوادث كيميائية، والاستمرار في العمل في ظل انقطاع الكهرباء أو الخدمات. كما تخضع الوزارات والمؤسسات الحيوية لتدريبات ضمن خطة تُعرف بـ"استمرارية الحوكمة"، لضمان مواصلة العمل الحكومي في أوقات الأزمات.

يتوج هذا البرنامج بمناورات سنوية تُعرف باسم "تمرين الجبهة الداخلية الوطني" (يُنفذ مرة واحدة على الأقل سنويًا، وغالبًا في شهر أيار أو حزيران، وقد يتم تأجيله أو تعديل نطاقه في حال وجود توترات أمنية فعلية)، ويُنفذ بمشاركة الجيش، الشرطة، أجهزة الإطفاء، الإسعاف، الوزارات، والمجالس المحلية، إضافة إلى السكان أنفسهم. تحاكي هذه المناورات حالات طوارئ معقدة تشمل ضربات صاروخية، انهيارات أرضية، تسرب مواد سامة، وهجمات إلكترونية، ويتم خلالها اختبار فعالية أنظمة الإنذار، جاهزية الملاجئ، واستجابة الطواقم المدنية والعسكرية. وفي سبيل تحسين الأداء، تقوم قيادة الجبهة الداخلية بمراجعة دورية لنتائج التدريب والتجارب الميدانية، وتحدث خططها بناء على المعطيات المستجدة والتطورات التكنولوجية. وتُجري اختبارات مفاجئة للوحدات والسكان لقياس مدى الجاهزية الفعلية. هذا البرنامج التدريبي لا يهدف فقط إلى التعامل مع التهديد، بل إلى تقليل الخسائر، تنظيم الاستجابة، ورفع صمود الدولة في مواجهة التحديات.

تدريبات سنوية تشمل كافة أنحاء الكيان	توعية المستوطنين
1. تفعيل صفارات الإنذار. 2. دخول منظم للملاجئ. 3. تمرين إخلاء مدارس ومستشفيات.	تُنظّم القيادة حملات توعية في الإعلام ووسائل التواصل، وتوزع كتيّبات بأكثر من عشر لغات، تشمل تعليمات حول:

4. توزيع منشورات وتعليمات.	1. كيفية التصرف عند سماع الإنذار. 2. إعداد حقيبة طوارئ. 3. كيفية التصرف في حالة الزلازل أو تسربات كيميائية. والهدف منها هو رفع الوعي والاستعداد الحقيقي لدى المستوطنين في حال الطوارئ.

8- أمثلة حول فشل قيادة الجبهة الداخلية في الحروب

أ- انكشاف الجبهة الداخلية في حرب لبنان 2006: كشفت حرب لبنان الثانية عام 2006 عن ثغرات كبيرة في القدرات التشغيلية للجبهة الداخلية الإسرائيلية، إذ تعرضت إسرائيل لقصف مكثف بمعدل يومي بلغ نحو 120 صاروخاً. وأسفرت هذه الهجمات عن مقتل 39 شخصًا وإصابة حوالي ألفي مدني. وعلى إثر ذلك، نزح آلاف السكان من المستوطنات الحدودية بشكل طوعي، دون صدور قرار رسمي. تركزت جهود الجبهة الداخلية خلال الحرب على عمليات البحث والإنقاذ، إلا أنها أخفقت في توفير الحماية الكافية للسكان المدنيين، كما لم تنجح في تأمين احتياجاتهم المعيشية أو تقديم الدعم النفسي والاجتماعي اللازم. وبرز ضعف التنسيق بينها وبين المؤسسات المدنية الأخرى، وهو ما أشار إليه تقرير "مراقب الدولة"، الذي خلُص إلى وجود ارتباك وغموض في الاستعدادات المدنية للطوارئ، فضلاً عن التداخل بين الجبهتين العسكرية والمدنية، ما أثر سلباً على صناعة القرار وعلى معنويات السكان وقدرتهم على الصمود.

واستنادًا إلى الدروس المستخلصة من تلك الحرب، تم العمل على تطوير منظومة الإنذار المبكر، إذ جرى تقسيم إسرائيل إلى 25 منطقة إنذار بدلاً من 6 مناطق كما كان الحال في عام 1990، بهدف تقليص تأثير القصف على نمط الحياة اليومي في المناطق غير المستهدفة. وتطورت المنظومة لاحقًا لتشمل أكثر من 250 منطقة، مع ربط كل صاروخ بمنطقة سقوطه المحتمل بدقة أكبر. ولتجاوز إشكالية التداخل المؤسسي، تم في عام 2007 إنشاء "الوكالة الوطنية لإدارة الطوارئ" التابعة لوزارة الدفاع، غير أنها دخلت في صراع صلاحيات مع الجبهة الداخلية بشأن المهام، والأولويات، والميزانيات المخصصة لكل وزارة. وفي عام 2011 أُنشئت لأول مرة "وزارة الدفاع الداخلي" لتنسيق جهود مختلف الجهات الحكومية وغير الحكومية خلال الطوارئ، لكن هذه الوزارة أُلغيت في 2014 لأسباب سياسية، بعد اعتراض الجيش الإسرائيلي، ورفض وزير الدفاع آنذاك موشيه يعالون التنازل عن بعض صلاحياته لصالح الوزارة الجديدة.

ب- طوفان الأقصى، 7 أكتوبر 2023: في صباح 7 تشرين الأول 2023، اجتاز مقاتلو كتائب القسام -الجناح العسكري لحركة حماس- الجدار العازل في عملية طوفان الأقصى، وسيطروا على مقر فرقة غزة بجيش الاحتلال فضلًا عن 22 مستوطنة بعمق تجاوز 30 كيلومترًا من قطاع غزة، كما دخل حزب الله في اليوم التالي في جبهة إسناد لغزة، وشن هجمات على المواقع العسكرية الحدودية مع لبنان.

لجأ جيش الاحتلال إلى إجلاء نحو 100 ألف شخص من المناطق المجاورة لغزة بما فيها مدينة سديروت، كما أجلى 60 ألفا آخرين من المناطق الحدودية الشمالية، منها كريات شمونة، ضمن إجراء استثنائي تجاوز الخطة المعدّة سلفًا. أدى العدد الكبير من النازحين إلى فرض تكلفة اقتصادية باهظة على حكومة نتنياهو

سواء من جهة انقطاعهم عن العمل أو لتلقيهم مساعدات حكومية حيث يُدفع لكل نازح لم تقدم له الحكومة غرفة فندقية 50 دولارًا يوميًا، وظهرت حوادث اغتصاب وسرقات، في حين اشتكى المستوطنون من عقبات في تعليم أطفالهم. ومع طول أمد الحرب وتطوّر الأوضاع سلبًا، علت أصوات المحتجين رافضين العودة، وتصاعدت شكاواهم بشأن صعوبة تلبية احتياجاتهم المعيشية، ما انعكس سلبًا على الروح المعنوية، وهو ما مثّل عبئًا على حكومة نتنياهو، وأضاف إخفاقًا جديدًا لقيادة الجبهة الداخلية التي فشلت مرّة أخرى في القيام بدورها بشكل فعّال.

ملحق

حدّد قانون الدفاع المدني 1951، الذي يشرح هدف قيادة الجبهة الداخلية ووظائفها:

a. إعلان حالة خاصة في الجبهة الداخلية

الفقرة أ

1- إذا اقتنعت الحكومة بوجود احتمال كبير لوقوع هجوم على السكان المدنيين، يجوز لها أن تعلن في كامل البلاد أو في منطقة محددة عن حالة خاصة على الجبهة الداخلية؛
2- إذا أصدرت الحكومة مثل هذا التصريح، فإنها تبلغ ذلك على الفور إلى لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، ويحق للجنة استدعاء رئيس الوزراء أو وزير الدفاع أو رئيس الأركان للمثول أمامها خلال 48 ساعة من التصريح، لغرض الموافقة عليه؛ ويجب على أي شخص يتم استدعاؤه بموجب هذه الفقرة أن يحضر أمام اللجنة في التاريخ الذي تحدده؛
3- إذا لم تتصرف لجنة الشؤون الخارجية والدفاع وفقًا لما ورد في الفقرة (2)، فإن إعلان الحالة الخاصة في الجبهة الداخلية ينتهي بعد خمسة أيام من تاريخ صدوره؛ ويجوز للحكومة، بموافقة مسبقة من لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، تمديد مدة سريان الإعلان؛
4- إذا استدعت اللجنة واحداً أو أكثر من المشتركين المذكورين في الفقرة (2) ولم يحضر أحد من المدعوين، أو قررت اللجنة عدم الموافقة على الإعلان، فإن سريانه ينتهي بعد 48 ساعة من تاريخ صدوره؛
5- إذا ناقشت اللجنة الموافقة على الإعلان على النحو المنصوص عليه في الفقرة (2)، فلها الموافقة على الإعلان حسبما تقرره؛
6- إذا وافقت اللجنة على الإعلان أو تمديد سريانه وحددت مدته، يجوز للحكومة أن تعود وتطلب موافقة اللجنة على تمديد سريان الإعلان.

الفقرة ب

1- إذا اقتنع وزير الدفاع بوجود ظروف تبرر إعلان حالة خاصة في الجبهة الداخلية، ولم تعلنها الحكومة بعد، فيجوز له إعلان حالة خاصة في الجبهة الداخلية؛ إذا أدلى وزير الدفاع بمثل هذا التصريح، فإنه يتعين عليه إبلاغ الحكومة ولجنة الخارجية والدفاع في الكنيست على الفور؛
2- تنتهي صلاحية الإعلان بموجب هذه المادة الفرعية بعد مرور 48 ساعة من تقديمه، ما لم يتم إلغاؤه قبل ذلك الوقت من قبل الحكومة أو من قبل وزير الدفاع؛
3- يجوز للحكومة تمديد صلاحية الإعلان؛ إذا فعلت الحكومة ذلك، فإن أحكام الفقرة الفرعية (أ) التي تنطبق على إعلان الحكومة عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية سوف تنطبق على التمديد، مع التغييرات التالية:
- وتبدأ فترة الـ 48 ساعة لأغراض الفقرتين الفرعيتين (2) و(4) من الفقرة (أ) في وقت الإعلان من قبل الحكومة؛
- وتبدأ مدة الخمسة أيام لأغراض الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (أ) في يوم الإعلان من قبل وزير الدفاع.

- وفيما يتعلق بالـ 48 ساعة المنصوص عليها في الفقرتين الفرعيتين (أ) و(ب)، لا تدرج أيام السبت والأعياد ضمن عدد الساعات.

الفقرة ج

1- يجوز للحكومة أو لوزير الدفاع كل في حدود اختصاصه أن يغير إعلان الوضع الخاص في الجبهة الداخلية، كما يجوز للحكومة أن تغير إعلان وزير الدفاع؛

2-

- إذا غيرت الحكومة إعلانها، فسوف تنطبق أحكام الفقرة الفرعية (أ)؛
- إذا غيّر وزير الدفاع إعلانه، تنطبق أحكام الفقرتين الفرعيتين (1) و(2) من المادة الفرعية (ب)، ومع ذلك، تبدأ فترة الـ 48 ساعة لأغراض الفقرة الفرعية (2) من المادة الفرعية (ب) من وقت الإعلان الأول الذي يصدره؛
- إذا قامت الحكومة بتغيير إعلان وزير الدفاع، فإن التغيير في الإعلان يعتبر تمديدًا لصلاحيته، وتطبق أحكام الفقرة الفرعية (3) من الفقرة (ب).

الفقرة د

1- يجوز لوزير الدفاع إلغاء إعلانه عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية ما دام لم يتم تغييرها أو تمديدها من قبل الحكومة؛

2- يجوز للحكومة إلغاء إعلان وزير الدفاع عن وجود حالة خاصة في الجبهة الداخلية؛

3- يجوز للحكومة في أي وقت أن تلغي إعلانها عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية، حتى لو تمت المصادقة على هذا الإعلان من قبل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست.

الفقرة هـ

1- "ينشر إعلان عن حالة خاصة في الجبهة الداخلية، أو تغييرها، أو تمديدها، أو تأكيدها، أو إلغاؤها فور صدوره من وزير الدفاع أو الحكومة في الإذاعة والتلفزيون وفي أقرب وقت ممكن في الجريدة الرسمية وفي الصحافة وبأي وسيلة أخرى يرونها مناسبة؛"

2- وينشر قرار انتهاء صلاحية الإعلان، وفقاً للفقرة (4) من الفقرة (أ)، من قبل لجنة الخارجية والأمن في الكنيست بالطريقة المنصوص عليها في الفقرة (1).

3- التعليمات بشأن حالة خاصة في الجبهة الداخلية وتوقيت الهجوم

الفقرة أ

1) "في حالة خاصة في الجبهة الداخلية أو أثناء هجوم، يجوز لرئيس الأركان أو نائبه أو رئيس هيئة الأركان العامة في جيش الدفاع الإسرائيلي أو رئيس جيش الدفاع الإسرائيلي أو ضابط في جيش الدفاع الإسرائيلي برتبة لواء يعمل كقائد عام، فيما يتعلق بالمنطقة التي تم تعيينه فيها، أن يعطي، بالقدر الضروري، لأي شخص أو فئة من الأشخاص أو الجمهور ككل، أي تعليمات مطلوبة للحفاظ على أو إنقاذ حياة الناس أو الممتلكات (يشار إليها فيما يلي - التعليمات)، بما في ذلك":

- فرض الالتزام بالبقاء في أماكن معينة، بما في ذلك المنازل، أو المباني الأخرى، أو الغرف الآمنة، أو الملاجئ؛
- منع أو تقييد الدراسة في المؤسسات التعليمية؛
- إعطاء التعليمات بشأن المعدات الشخصية لأغراض الدفاع المدني؛
- وضع أحكام بشأن التظليل والحماية من الشمس من أي نوع؛
- إلغاء التراخيص التي تمنح الحق في استخدام الملجأ لغرض آخر غير اللجوء إليه أثناء الهجوم، كما هو منصوص عليه في المادة 15 (أ)؛
- أن يأمر صاحب الملجأ بإخلاء منقولاته فوراً، باستثناء المعدات التي يتعين عليه الاحتفاظ بها في الملجأ وفقاً لقوانين الدفاع المدني؛
- أن يأمر، إلى الحد اللازم لتوفير المأوى للجمهور أثناء الهجوم، حامل الملجأ العام بإخلاء كل أو جزء من منقولاته، ووقف استخدامه كلياً أو جزئياً لأغراض أخرى غير الدفاع المدني، أو فرض قيود أو حدود على مثل هذا الاستخدام؛
- إصدار أمر إلى شاغل الملجأ أو الملجأ العام بفتحه وإبقائه مفتوحاً في جميع الأوقات، وذلك للسماح، في حالة وقوع هجوم، لأي شخص قريب بالدخول إليه على الفور والبقاء فيه حتى انتهاء الهجوم؛

2) تحدد الحكومة أو وزير الدفاع، حسب الأحوال، عند الضرورة، عند إعلان حالة خاصة في الجبهة الداخلية، التحفظات المتعلقة بنوع التعليمات التي يجب إعطاؤها بموجب الفقرة (1)؛

3) سوف تنتهي صلاحية هذا البند في حالة حدوث أحد الأمور التالية:

- إذا قام الشخص الذي أعطى التعليمات بإلغائها، أو أعطى تعليمات أخرى بدلاً منها في نفس الموضوع؛

1- وينشر هذا التوجيه في أقرب وقت ممكن عبر الإذاعة والتلفزيون والصحافة وبأي طريقة أخرى يراها المسؤول مناسبة؛

2- ويعتبر أن التعليمات وصلت إلى علم الشخص خلال ساعة واحدة من نشرها على الراديو أو التلفزيون، أو خلال أربع ساعات من توزيع الصحف التي نشرت فيها التعليمات، أو من تاريخ نشر التعليمات بطريقة أخرى، أيهما أقرب؛

3- ويكون هذا الحكم ملزماً لكل شخص من وقت تسليمه إليه أو من وقت علمه به ما لم يثبت أنه لم يكن ليعلم به.

- **المراجع:**

1- قانون الدفاع المدني 1951

2- صفحة الفايسبوك الخاصة بالجبهة الداخلية: https://archive.ph/XCL6C#selection-5249.0-5253.147

3- المبادئ التوجيهية العامة.

4- قيادة الجبهة الداخلية.

5- وليد حباس، عن قيادة الجبهة الداخلية ("بيكود هعورف") في إسرائيل.. الوقائع والأهداف، مركز مدار، 2022/4/4.

6- مئير إلران، القيادة الإسرائيلية للجبهة الداخلية: المهام، التحديات، وآفاق المستقبل، INSS، تموز 2016.

7- الجبهة الداخلية إدارة طوارئ في إسرائيل تُعنى بحماية المدنيين، الجزيرة، 2024/10/5.

8- الجبهة الداخلية بإسرائيل.. من صواريخ صدام إلى طوفان الأقصى، الجزيرة، 2024/2/12.